

نحو ضبط مفهوم الاعتراف بالمكانة الإقليمية للدولة

طوان
Towards Conceptualizing the acceptance
of state's regional status.

فيصل بوالجديري*، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة
f.bouldjedri@univ-skikda.dz

تاريخ القبول: 2023/07/10

تاريخ الاستلام: 2023/04/30

ملخص:

تناقش هذه الورقة البحثية موضوعا مهما ينتمي لحقل الدرا سات الإقليمية في صيغتها الجديدة، أين برزت العديد من المفاهيم التي تحاول التكيف مع التغيرات الحاصلة على مستوى بنية النظام الدولي، والتي أفرزت بدورها المستوى الإقليمي للفاعل، كنتيجة لاكتساب الأقاليم لا استقلالية واضحة، ومن هذه المفاهيم، يبرز مفهوم القوة الإقليمية كتعبير عن المكانة الأعلى في هرمية النظام الإقليمي. وقد سعت هذه الورقة إلى القيام بتحليل مفهومي لإبراز دلالة وخصائص هذا المفهوم أولا، ثم تفكيك خاصية القبول أو الاعتراف باعتبارها الخاصية الأهم في افتراض هذه الورقة كونها ستكون محمدا حاسما لنجاح أو فشل السياسات المتبعة من طرف الدول التي توصف بالقوة الإقليمية. كان لابد من القيام بعملية دقيقة لإبراز أبعاد ومؤشرات هذا الاعتراف، كونه يوجد على درجة عالية من التجريد. وقد توصلت لعدة نتائج، أهمها أن الاعتراف أو القبول يمكن أن تستق منه ثلاث أبعاد أو يظهر في شكل ثلاث مستويات يحسب الجهة ال صادرة منها. فقد يكون نابعا من البيئة الداخلية للدولة، كما أن له بعدا دوليا يتمثل في إقرار القوى الكبرى في النظام الدولي بمكانة القوة الإقليمية، والأهم منهما هو الاعتراف ال صادر عن دول الجوار المبا شر المعنية ب سياسات القوة الإقليمية نفسها. واتضح أن طبيعة سياسات القوة الإقليمية هي المحدد للاعتراف من عدمه.

* المؤلف المراسل

جويلية 2023

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني

الكلمات المفتاحية: المكانة الإقليمية – الاعتراف – القوة الإقليمية – النظام الإقليمي – الدراسات الإقليمية.

Abstract:

This research paper focuses on one object of regional studies field in its new form , where many concepts emerged that try to adapt the changes taking place at the level of the structure of the international system, which in turn produced the regional level of interaction, as a result of the regions gaining a clear independence, and from these concepts, we have regional power as a concept that refers the highest status in the hierarchy of the regional system. This paper highlights the significance and the characteristics of the concept in addition to the feature of acceptance or recognition as the most important characteristic in the assumption of this research that it will be decisive determinant of the success or failure of the policies adapted by the countries that are described as regional power, thus the most important of them is the regional recognition by neighbouring countries concerned with the regional power policies, it became clear that the nature of regional power policies is the determinant of recognition or not.

Keywords: Regional status _ Recognition Regional power _ Regional system _ Regional studies.

مقدمة:

إن محاولة سريعة لتفكيك متغيرات عنوان هذا المقال، ستكشف عن مفهومي أساسيين، يتعلق الأمر أولاً بالمكانة الإقليمية للدول كمفهوم مركب، يحتاج إلى تحليل، ومفهوم القبول كخا صية، أو ك شرط لصيق بالمكانة الإقليمية تالياً. ولكشف طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، ستهدى هذه الورقة أيضاً بما توفره عملية التحليل المفهومي Conceptualization كأداة ذهنية استباطية يستعين بها الباحث في التعرف على أبعاد ومستويات المفاهيم، وكذا تحديد مؤشرات ودلائل تلك الأبعاد والمستويات، لتسهيل فيما بعد عملية إعادة التركيب بين المفهومين واستنتاج طبيعة العلاقات فيما بينها ومساراتها واتجاهاتها، ثم الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على باقي الحالات المشابهة.

يوحى عنوان هذه الورقة بأنها تستهدف التقصي حول إحدى ظواهر ومفاهيم المستوى الإقليمي في دراسة العلاقات الدولية. فالحديث عن المكانة الإقليمية للدول يفصح عن الإطار الزمني للبحث ولو ضمناً، إذ لم تكن هناك مكانة إقليمية للدول أثناء الحرب الباردة يمكن إدراكها كما هو الشأن بعد الحرب ذاتها. لكن نهاية الحرب ومعها النظام ثنائي القطبية كانت له تداعيات هامة في هذا الإطار.

حيث برز المستوى الإقليمي بقوة عملياً ونظرياً، ولكن الأهم من ذلك هو ظهوره كمستوى تحليلي مستقل نسبياً عن المستوى الدولي، بحيث يتكون من مجموعة قضايا وتفاعلات يتم تناولها بالبحث والتحليل من طرف متخصصين في القضايا الإقليمية لأول مرة.

كان من أهم المفاهيم التي ظهرت بالموازاة مع هذه التطورات العملية والعلمية، هو مفهوم المكانة الرائدة في الإقليم، بمعنى الدولة التي تقع على قمة الهرم الإقليمي، والتي يصطلح عليها بـ: **القوة الإقليمية**.

انطلاقاً من ذلك، تحاول هذه الورقة بالاعتماد على أداة التحليل المفهومي سائلة الذكر، البحث في إشكالية ثنائية البعد، حيث تتساءل أولاً عن دلالة مفهوم القوة الإقليمية، وأهم خصائصه ومميزاته؟ ثم تستهدف فيما بعد فحص

خاصية القبول أو ما يسمى بالاعتراف بمكانة القوة الإقليمية، سعياً وراء معرفة درجة ارتباط مسألة القبول بنجاح أو فشل مشاريع هذه القوى في أقاليمها. تفترض هذه الورقة بأن القبول Acceptance باعتباره من الخصائص اللازمة لتبوء المكانة الإقليمية الرائدة، يعتبر من المتغيرات المستقلة المسؤولة عن فشل/ نجاح سياسات تلك القوى، دون أن يعني ذلك أنه الخاصية الوحيدة المتحكم في ذلك. كما تفترض بأنه لا بد من عملية تحليل معمق لاكتشاف أهم أبعاد ومستويات هذا المفهوم ذي الطبيعة المجردة، وكل ذلك قد يساهم في تحديد درجة أي مستوى من مستوياته هو المتحكم في نجاح أو فشل تطلعات القوى الإقليمية للعب أدوار هامة وبدون عقبات في أقاليمها.

في سبيل ذلك استعانت الورقة بتوليفة المحاور والعناصر التالية:

- استقلالية الأقاليم في السياسة الدولية وتجدد حقل الدراسات الإقليمية.
- القوة الإقليمية كتجسيد لهرمية مفهوم المكانة وفق نظرية تحول القوة.
- الشروط الداعمة لمكانة القوة الإقليمية.
- تحليل خاصية الاعتراف بوضع القوة الإقليمية.
- طبيعة السياسات الإقليمية للدولة كمحدد للاعتراف بمكانتها.

استقلالية الأقاليم في السياسة الدولية وتجدد حقل الدراسات الإقليمية.

كانت بداية الحديث عن مفهوم المكانة الإقليمية، وبالتحديد عن مفهوم القوة الإقليمية قبل ذلك خاصة مع "مارتين وايت" (Martin whight) في كتابه (Power politics) الصادر سنة 1946، حين تفرّد بتصنيف للقوى متكون من فئتين من الدول. تضم الفئة الأولى القوى الكبرى الإقليمية (Regional great powers)، بينما تتشكل الثانية من قوى متوسطة (Middle powers) واعتبر أن مصالح القوى الكبرى الإقليمية تتركز في إقليم محدد، أين يمكنها التصرف بحرية، لكنها مرشحة كذلك لتبوء مكانة القوة المتوسطة في النظام الدولي. (White, 1979, p. 74)

إلا أن تصنيفه ذلك لم يقابله بروزاً لأدوار تلك الدول على مستوى أقاليمها، لسبب بسيط وهو أن كل القضايا الإقليمية في تلك الفترة كانت قد اختزلت داخل الاستراتيجية الدولية للقوتين العظمتين المشكلتين لقطبي النظام

الدولي، وبالتالي لم تقف الدراسة على أي مظاهر ذات قيمة لأدوار مستقلة عن القوتين المذكورتين، وكان من الطبيعي ألا نجد مساهمات أكاديمية متخذة في الشأن الإقليمي كمستوى تحليلي مستقل عن المستوى الدولي. فكانت النتيجة هي وجود مستويين: مستوى محلي مختزل في المستوى الدولي بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

انتهت الحرب الباردة، مؤذنة بانتهاء نظام الثنائية، فازدادت عملية تهميش الأقاليم التي ذابت ذوبانا كاملا في ثنايا النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة إلا من أرادت أن تقوض له صلاحيات إقليمية خدمة مصالحها العالمية. لكن رغم تفرد الولايات المتحدة بمكانة القوة المتعالية Super power إلا أن ذلك الوضع □ بشهادة المتخمين - كان باديا منذ الوهلة الأولى أنه لن يستمر بنفس الوتيرة على الأقل. لذلك كان " صامويل هنتغتون " قد توقع سنة 1999 بأن السياسة العالمية تمر بمرحلة انتقالية، وستنتقل خلال عقد أو عقدين من الزمن، إلى ما أطلق عليه " الأحادية متعددة الأقطاب " (Uni-Multipolarity) قبل أن تصل إلى مرحلة "التعددية القطبية الحقيقية" (Truly Multipolarity) والتي خص بها القرن الحالي. (flemes, 2007, p. 6) لتوضيح ذلك، يمكن القول بأن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة - كقوة عظمى - للإبقاء على حالة الأحادية، قد حفزت ودفعت بالعديد من القوى الكبرى لبذل جهود أكبر والعمل من أجل تسريع الانتقال إلى حالة النظام متعدد الأقطاب. فسرعان ما ظهرت أحاديث قطبية إقليمية كحالة انتقالية بحيث تكون الأقاليم (Regions) وما تفرزه من تفاعلات هي الفواعل الرئيسية فيها.

على الجانب النظري والمفاهيمي، وبالموازاة مع تلك التطورات في بنية النظام الدولي، بدأت الدراسة الإقليمية تكتسب روحا جديدة، بعدما كانت كل القضايا الإقليمية إبان الحرب الباردة قد اختزلت في الإستراتيجية الشاملة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وهو ما يعني تجاهل أهمية الفواعل الإقليمية، أو بعبارة أخرى، لقد تمت معالجة القضايا الإقليمية بعدسات القضايا العالمية.

كانت النتيجة هي ظهور جيل ثان من العلماء المختصين في العلاقات الدولية الإقليمية، بعد الجيل الأول الذي غطى فترة الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين. فتحوّل مجال البحث في العلاقات الدولية صوب الأقاليم والقوى الإقليمية.

إن الشيء الذي أعطى هذا الزخم وأضفى أهمية لدراسته الأقاليم مرة أخرى، هو التحول في بنية النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، فحسب "كاتزنستين" (Katzenstein)، فإن نهاية الحرب الباردة قد سرعت من وثيرة الاهتمام الأكاديمي بالسياسة في الأقاليم، ذلك أن الفكرة كانت نتيجة منطقية لانتهاء نظام الثنائية القطبية. فبدون التنافس بين القوى العظمى، يصبح للقوى المحلية مساحة أكبر للمناورة في الإقليم. (Waever, 2003, p. 3) يظهر ذلك جليا في التوسع الهائل في التنظيمات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية، وقد عبر عن ذلك ثانية، كل من "كاتزنستين" وأميتاف (Amitav) (Amitav, 2005) بقول الأول إننا نعيش في عصر الأقاليم. (Katzenstein, 2005, p. 24) أما الثاني فشدّد على "أن هناك هندسة إقليمية صاعدة للسياسات الدولية". (Acharya, 2007, p. 629) وقد حسم "أندرو هيرال" (Andrew Hurrell) هذه الأهمية بتأكيد على أن نظاما متعدد الأقاليم في العلاقات الدولية هو قيد التشكل. (Hurrell, 2007, p. 132) من جانب آخر فإن الذي سوف يعطي لمفهوم الإقليم معنى أوضح هو ارتباطه بمفهوم القوة، حيث اكتضت أدبيات الدراسة بمفهوم القوة الإقليمية في وقت وجيز.

القوة الإقليمية كتجسيد لهرمية مفهوم المكانة وفق نظرية تحول القوة.

تشير المكانة في اصطلاح علم العلاقات الدولية إلى الوزن النسبي السياسي الذي تتمتع به الدولة في النظام الدولي أو الإقليمي. فمكانة الدولة في النسق الدولي أو الإقليمي تحدد إلى حد بعيد سلوكها إزاء الدول الأخرى. فالنسق الدولي أو الإقليمي يتسم بالترتيب التدرجي Stratification للوحدات الأساسية المكونة له. أو يمكن أن نعبر عن ذلك بالهرمية أو التراتبية (Heirarchy) نسبة إلى الهرم المتشكل من سلم ينطلق من القمة إلى القاعدة. ويتحدد ترتيب كل

دولة في هذا الهرم (النسق / النظام) طبقا لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات متباينة بمسميات أو مفاهيم معينة. في مساهمة أكثر تفصيلا يذكر "جونتان رادشون" بأن المكانة ضمن هرمية معينة □ وهذا دليل على ارتباط المكانة بالهرمية لا بالفوضوية- باعتبارها عنصرا ومكونا مهما في السياسة العالمية، تتميز بثلاث سمات مركزية، أو بأبعاد ثلاثة، وهي: **الموضعية Positional**، **والإدراكية Perceptiona**، **والاجتماعية Social** التي تتحدد فيما بينها لتصبح مكانة الفاعل المعين ضمن نسق ما.

أما على مستوى الدراسات الإقليمية، فيعود الفضل في تحليل مفهوم المكانة الإقليمية إلى صاحب **نظرية تحول القوة** الأستاذ "دوغلاس ليمكي" Douglas Lemke، الذي أعاد تكييف نظريته التي صيغت في أول الأمر لتفسير تفاعلات النظام الدولي، حيث نحى بها منحى عاما بعدما كانت افتراضاتها تقتصر على هرمية النظام الدولي. حيث وضّح "ليمكي" بأن المبادئ نفسها التي تحكم المستوى الدولي يمكن تطبيقها بالطريقة نفسها على تفاعلات المستوى الإقليمي وهرميته.

في الجانب البنوي من النظرية، يتم النظر إلى السياسة العالمية على أنها مكونة من هرمية من الدول التي تتباين من حيث درجات القوة وطبيعة التفاعلات. كما أن للنظرية فهما خاصا للأدوار النسبية للدول داخل هذه الهرمية، ونظام القواعد الحاكمة، وطريقة سعي الدول الأقوى لإدارة السياسة العالمية وغيرها.

أما الجانب الديناميكي المكمل للجانب البنوي، فيتمثل في إجابة النظرية عن سؤال كيف ولماذا يحدث التحول في النظام الدولي، أو بعبارة أخرى كيف تتحرك مكانة الدول داخل هذه الهرمية، والتي تؤدي إلى تغير طبيعة النظام الدولي وأنظمتها الفرعية؟

لقد استعملت نظرية تحول القوة متغير القوة Power لتفسير كيفية انتظام البنى العالمية والإقليمية. والمقصود بالقوة في أوسع معانيها هو المكانة، باعتبار أن المكانة هي الوزن النسبي لقوة الدولة بشتى أبعادها. وهذا بدوره هو

الذي يحدد درجة رضى أو عدم رضى الدولة عن مكانتها، أو وضعيتها داخل الهرمية أو الهرم، وهذه الفكرة الأخيرة المتعلقة بمسألة الرضا وعدم الرضا هي التي ستناقش في العنا صر اللاحقة تحت مسمى القبول أو الاعتراف بالمكانة الإقليمية للقوى الإقليمية.

كنتيجة لهذه الجزئية المتعلقة بالمكانة الإقليمية، يمكن القول بأن القوى التي تتوسط بنية الهرم على المستوى الدولي، والتي قد يطلق عليها "القوى الكبرى" Great powers أو القوى المتوسطة Middle powers والتي تقع في وضعية ما بين مكانة القوة العظيمة Super power والقوى الصغيرة Small Powers بالمقياس العالمي، هي التي سوف تكون صاحبة المكانة الرائدة التي تتربع على قمة الهرم الإقليمي تحت مسمى القوة الإقليمية regional power، أو على الأقل تحت عنوان القوة الإقليمية المحتملة Potential regional power في حالة تعدد رؤوس الهرم الإقليمي. وهذا المفهوم الأول منهما هو الذي ستركز البحث حوله في هذه الورقة.

عند تقسيم المجتمع الدولي إلى أقاليم جيو سياسية استنادا للمتغيرات الجغرافية والروابط التاريخية بين وحدات كل إقليم، يظهر نوعا من التنافس بين دول كل إقليم على من تكون الدولة المركز "core state" في الإقليم، أو الدولة المحورية، أو القوة الإقليمية. أي تلك الدولة التي تتحكم بأكبر قدر ممكن من تفاعلات وحدات الإقليم، وتوجهاته السياسية والاقتصادية المختلفة، لما لذلك من نتائج هامة لصالح الدولة التي تقر بها الدول الأخرى - علانية أو ضمنا - كمركز للإقليم. وبناء عليه فإن المكانة بالنسبة لأية دولة تتحدد بمدى قربها أو بعدها من موقع الدولة المركز، أو الإقرار بها كقوة إقليمية.

وقد عرف الكوند سورتيوم الأوروبي للبحث السياسي "القوة الإقليمية" بأنها: "دولة تنتمي لإقليم جغرافي محدد وتهيمن عليه اقتصاديا وعسكريا، ولديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيمن في الإقليم، ونفوذ معتبر على المستوى الدولي، كما يكون لها الرغبة في استخدام مصادرها، وبقدرتها على كقائد للإقليم. (الحي، 2010، صفحة 13)

أما المعهد الألماني للدرا سات الإقليمية والعالمية فقد عرف القوة الإقليمية بأنها " جزء من إقليم محدد، لها ذاتية خاصة، وتعتد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذها وضحا في كل الإقليم استنادا لمنظورها الأيديولوجي، وتتمتع بتفوق عسكري وسكاني وأيديولوجي على غيرها.

ويرى المعهد أن هذه الدولة هي التي تحدد أجندة الأمن الإقليمي بدرجة كبيرة، وتقر لها الدول الكبرى، وبقية دول الإقليم بهذا الدور. (الحي، 2010، صفحة 14) وفي مساهمة تعريفية أخرى يضيف الباحث في القوى الإقليمية وحفظ الأمن " شيارا ريفا " Rufa Chiara ما يلي: " أعني بالقوة الإقليمية الدولة التي تمارس نفوذها وضحا ومساوما على جوارها الإقليمي، كما أن دورها لا ينحصر في المجال الأمني فقط، بل في المجال الاقتصادي أيضا، وبالطبع فإن القوة الإقليمية يمكن أن تتغير مع الزمن. (بوالجدري، 2016، صفحة 30)

رغم هذه المحاولات لصرف مفهوم القوة الإقليمية، إلا أن واحدة من أهم الجهودات لتطويره أكثر هي تلك التي تعود إلى " أو ستيريد Osterud " سنة 1992، الذي استعمل عبارة القوة الكبرى الإقليمية Regional great power وأعطاها أربع ملامح، حيث أنها تعتبر جزء من المنطقة المعنية، وهي قادرة على الوقوف في وجه أي تحالف من الدول الأخرى هناك، إضافة إلى كونها تتمتع بنفوذ واسع في القضايا الإقليمية، قد يؤهلها بأن تصبح قوة كبرى بالمقياس الدولي. (Oyvind, 1992, p. 12)

الشروط الداعمة لمكانة القوة الإقليمية:

رغم ما قد يبدو من اختلاف بين الباحثين حول الخصائص والمميزات التي تتصف بها القوة الإقليمية، خاصة إذا نظرنا لكل مساهمة على حدة، إلا أن ذلك في الواقع راجع بالأساس إلى اختلاف طبيعة الأقاليم التي تشكل هذا العالم، وإلى اختلاف مرجعية أصحاب التصنيفات والباحثين.

لقد افترضت "ماكسي شومان Shoeman" مجموعة من الشروط المسبقة لتبوء مكانة الزعامة الإقليمية، يمكن اعتبارها بمثابة مميزات للدولة الطامحة للمكانة الإقليمية الرائدة، وتتمثل فيما يلي:

- **الديناميكيات الداخلية:** فهذه الديناميكيات الداخلية للنظام السياسي والاقتصادي، هي التي تسمح لها بلعب دور الموازن وراعي الاستقرار والقائد في إقليمها.
- **الإرادة والاستعداد:** على القوة الإقليمية أن تظهر استعدادا وتحملا لدور القائد الإقليمي، والموازن، أو على الأقل دور صانع السلام، إن لم تستطع الحفاظ على السلام.
- **القدرة والأهلية والقابلية:** فالقوة الإقليمية ينبغي أن تملك القدرة والقابلية لتأدية دور القائد الإقليمي.
- **القبول Acceptance:** القوة الإقليمية يجب أن تحظى بالقبول من طرف جيرانها كقائد مسؤول عن الأمن الإقليمي. كما أن قبول من خارج الإقليم قد يبدو كذلك مطلوبا لأداء الدور الإقليمي الريادي، لكنه يبقى غير كاف ما لم يدعم من طرف القوى الكبرى. (Nolte, 2010, p. 980)

في السياق نفسه اقترح " شيرم Schirm " مجموعة من الخصائص مع اختلاف طفيف في التسميات، فعبّر عن خاصية الإستعداد والإرادة willingness عند " شومان " بخاصية " المطالبة Claim "، وعن خاصية القدرة والقابلية، فقد سماها " القوة الكامنة Potential " والقبول في الوقت ذاته. وبالإضافة إلى ذلك اقترح خاصيتي " النشاطات الفعلية وكذا نفوذ الدولة، كعاملين يسمحان بتقييم أدوار القوى الإقليمية.

أما الباحث " ديتلاف نولت " (Nolte: 2007, p. 893) فافترض مجموعة من الخصائص سماها بالمحورية، حيث ذكر أن القوة الإقليمية تعرف بأنها الدولة التي: (بوالجديري، 2016، صفحة 31)

- تعبّر عن نيتها المسبقة (إدراك ذاتي) لتبوء مكانة الريادة في إقليم محدد جغرافيا واقتصاديا وسياسيا ومعنويا.
- تتوفر على مصادر هامة للقوة المادية " عسكرية واقتصادية وسكانية " والقوة التنظيمية " السياسية " والإيديولوجية.
- تمتلك بالفعل تأثيرا كبيرا في الشؤون الإقليمية (النشاطات والنتائج).
- إنها دولة متواصلة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا مع الإقليم.
- تؤثر بطريقة حاسمة في تعيين الحدود الجيوسياسية والبنية السياسية الروحية للإقليم. □
- تمارس ذلك النفوذ المذكور بواسطة أبنية الحوكمة الإقليمية.
- تحدد أجندة الأمن الإقليمي بطريقة حاسمة.
- توفر منفعة جماعية للإقليم، أو تشارك بطريقة فعالة في توفير المنفعة الجماعية.
- مكانتها القيادية في الإقليم معترف بها، أو على الأقل محترمة من طرف الدول داخل وخارج الإقليم، خاصة من طرف القوى الإقليمية الأخرى.

- تندمج في منتديات ومؤسسات إقليمية ودولية، أين تعبر ليس فقط عن مصالحها الخاصة، ولكن تعمل كممثل للمصالح الإقليمية ابتداء.

وأخيرا فإن "دانيال فلامس Daniel Flandes" في اعتقاد هذه المساهمة هو من قديم مجموعة جامعة مانعة من الخصائص، رغم أنه حصرها في أربعة فقط، ووصفها بالخصائص المحورية، وهي: (flandes, 2007, p. 9)

- صياغة مطلب أو مطالبة بالنفوذ الإقليمي. Claim to leadership
 - امتلاك المصادر الضرورية للقوة. necessary power resources
 - استخدام أدوات السياسة الخارجية. foreign policy instruments
 - قبول الدور الريادي في الإقليم من قبل الأطراف الأخرى. Acceptance
- تحقيقا لأغراض بحثية متعلقة بعملية الم شكلة البحثية وفر ضيبتها، تتبعت الدراسة أهم الخصائص التي تتكرر في كل المساهمات التي حاولت حصر خصائص القوة الإقليمية، فوجدنا بأن خاصية القبول، تتكرر في جميعها، ولو بمسميات مختلفة، فتارة نجدها تحت مسمى الاعتراف، وأحيانا باسم الإقرار، وكثيرا ما تتميز بعبارة القبول Acceptance. وكلها تحمل نفس المعنى، فما هي دلالتها؟

تحليل خاصية الاعتراف بوضع القوة الإقليمية:

قبل الخوض في مسألة تحليل خاصية القبول بالقوة الإقليمية، يمكن القول بأن هنالك بعدا آخر للقبول يتمثل في القبول الأكاديمي، والذي يمكن تلمسه عند اعتراف مجموعة من كبار العلماء في العلاقات الدولية والإقليمية بالمكانة التي تحظى بها دول ما أو مجموعة دول بعينها، كأن يتم تصنيفها في ثانيا طرح أمثلة في مساهمات نظرية ومفاهيمية بأن دولة ما هي قوة إقليمية، وفي الواقع فإن هذا الإقرار لا يقل أهمية عن الإقرار الواقعي من طرف صناع القرار والدول الأخرى تجاه بعضها البعض.

يعني الإقرار أو القبول acceptance أن المكانة الإقليمية أو وضع القوة الإقليمية يرتبط بشكل مركزي بإقرار الدول الكبرى من ناحية ودول الإقليم من ناحية أخرى بأن التفاعلات الاستراتيجية في الإقليم يجب أن تتشكل بدرجة عالية طبقاً لتوجهات الدولة المركز أو القوة الإقليمية. إن الإقرار هو نتيجة لموازين القوى بين هذه الدولة وبقيّة الدول الأخرى. وفي هذا الإطار فإن ميزان القوى تحدده ثلاثة أبعاد هي القدرات المادية للدولة، والقدرات المعنوية، وأخيراً فن إدارة المتغيرات المادية والمعنوية. (الحي، 2010، صفحة 14)

بمقاربة تفكيكية، يظهر مفهوم القبول كخاصية من خصائص القوى الإقليمية، مفهوم مركب، أو متعدد المستويات والأبعاد. فإذا افترضنا بأن دولة ما قد بلغت مكانة القوة الإقليمية عبر تلبية لها صية المطالبة والرغبة والا استعداد لذلك الدور أولاً، ثم توفرها على القدرات والإمكانات اللازمة لتأدية دورها، مروراً بتوفر خاصية النفوذ الفعلي في شكل سياسات ومشاريع إقليمية تتبعها، فإن ذلك سوف لن يكون كافياً ما لم يتوج بالقبول. ولكن القبول من طرف من؟

يجادل "ستيفان شيرم" بأن السبب الرئيسي وراء نجاح أو فشل القوى الإقليمية في تحقيق أهدافها يرجع إلى قلة الدعم والمساندة من طرف الدول المجاورة في الإقليم. المقصود بالدعم والمساندة هنا، هو توفر خاصية الإقرار أو القبول (acceptance) والذي يعني أن المكانة الإقليمية أو وضع القوة الإقليمية يرتبط بشكل مركزي بإقرار الدول الكبرى من ناحية ودول الإقليم من ناحية أخرى بأن التفاعلات الاستراتيجية في الإقليم يجب أن تتشكل أو هي تتشكل فعلاً - بدرجة عالية طبقاً لتوجهات الدولة المركز أو القوة الإقليمية.

عطفًا على ما توصل إليه "شيرم" يمكن القول بأنه يكون قد أغفل مستوى آخر مهم من مستويات وأبعاد القبول الذي يتحكم أي ضا في نجاح أو فشل السياسات الإقليمية للقوة للدولة المعنية، إنه القبول أو الإقرار الداخلي بالدرجة الأولى. إذا تبين هذا المعنى أضلاع ثلاثية المستويات المشكّلة لخاصية القبول والاعتراف بالقوة الإقليمية قد ارتسمت في الذهن، يبقى فقط أن تتجسد في شكل مؤشرات دالة في الواقع، وهو ما سيتضح فيما يلي:

على المستوى الداخلي، وقد سبب الباحثة "ماكسي شومان" (Maxi Schoeman) المتخصصة في الدراسات الإقليمية الحديثة، فإن الديناميكيات الداخلية للنظام السياسي والاقتصادي هي التي تسمح للقوة الإقليمية بلعب دور إقليمي ناجح أو فاشل في إقليمها، إذ تشكل تلك الديناميكيات عاملاً مؤثراً في مدى نجاح أو فشل القوى الإقليمية المحتملة في تحقيق أهدافها وتطلعاتها للقبول بها كقوة إقليمية شرعية. باعتبار أن قدرة البلاد على تجاوز عدد من أزماتها واختناقاتها واختلافاتها السياسية في إطار النظام السياسي هو الذي يوفر قبولاً ضمنياً لسياساتها الخارجية (محفوظ، 2012، صفحة 144)

الدول التي تصل إلى مستوى منا سب من التنمية والاندماج الداخلي، تتحرك بصورة جبرية في سبيل القيام بدور في بيئتها الخارجية والمناطق المجاورة، ويحدس الباحث "عقيل سعيد محفوظ" فإنه عادة ما يؤدي هذا إلى النجاح □ عندما يتم اتخاذ هذه السياسة بعد التقوية الداخلية. (غلامي، 2012، صفحة 113)

إن الدولة تكون قادرة على متابعة دورها في محيطها الإقليمي، فقط إذا كانت قادرة على حل قضاياها ومشاكلها الداخلية، وقادرة على خلق توافق في الآراء بين النخبة، وأن تكون سبب التأييد الشعبي أي ضا فيما يتعلق بقيامها بدور إقليمي.

وإذا كانت هناك مقولة سائدة تقر بأنه لم يعد ممكناً لأي دولة تصل إلى مرتبة مهمة أن تتجاهل بيئتها الخارجية وما يحدث فيها، فإن المقولة الأجدى بالذكر □ من وجهة نظر هذه الورقة- هي أنه لا يمكن لأي دولة الاستمرار في النجاح الإقليمي دون استمرار ذلك التوافق الداخلي وحل القضايا والمشاكل المحلية. فهو عين القبول والاعتراف والإقرار في بعده الداخلي.

أما على المستوى الإقليمي، فتحتاج القوة الإقليمية إلى حصول الاعتراف بها من طرف الفواعل الأخرى في الإقليم، ناهيك عن فواعل النظام الدولي الأخرى. فهذا "دانيال فلامس" يقر، مشيراً إلى القوى الإقليمية، بأن بعض الفواعل من الدول تلعب أدواراً أكثر أهمية من دول أخرى في مجالات التعاون والتفاوض، وبذلك تكتسب نفوذاً أكثر في النهاية (Flemes, 2007, p. 8). لكن تبقى المسألة الجوهرية بالنسبة إليه، هي مدى شرعية ذلك النفوذ والقبول الذي تحظى به سلوكياتها. أما "ديتلف نولت" فيقول بأنه لا تكفي القوى الإقليمية بالمطالبة بأدوار رائدة في الإقليم، ولكن هي أيضاً قادرة على حمل دول أخرى وفواعل من داخل الإقليم وخارجه على قبول زعامتها. (Destradi, 2010, p. 906)

إن الأطراف المعنية بتوفير خاصية القبول على المستوى الإقليمي هي في العادة دولاً أو دولة، تقع إما على قمة الهرم الإقليمي تتقاسم مع القوة الإقليمية ذات المكانة، وذلك في حالة النظم الإقليمية التعددية أو ثنائية الأقطاب، أو تقع في المرتبة الثانية مباشرة تحت مكانة القوة الإقليمية، وذلك في حالة النظم الإقليمية الأحادية القطب، وهنا توصف هذه الدول المنتظر منها القبول من عدمه بأنها قوى ثانوية secondary powers.

لا تتحكم القوى الثانوية □ بحكم ذاتيها المتواضع من القوة- إلا في خيارات محدودة في سياستها الخارجية، ومع ذلك يتفق المختصون في السياسات الإقليمية على أن جل الخيارات المتاحة أمام تلك القوى الثانوية □ والتي تسبب في معنى القبول أو عدم القبول بالأدوار الإقليمية للقوى الرائدة في مناطقها- تتجسّر في إستراتيجيتين كبيرتين هما الموازنة (وهي تعبّر عن الرفض)، والمسايرة (والتي تعبّر عن نوع من القبول). وإذا تحقق هذا القبول تكون القوة الإقليمية قد حققت جزءاً من مكانتها على المستوى الإقليمي على الأقل.

أما على المستوى الدولي الأعلى، فيحظى الاعتراف الدولي بالأدوار التي تؤديها القوى الإقليمية بأهمية كبيرة، وفي ذلك يحدّد الباحث "مارتين باك" على أن نشاطات القوى الكبرى لها تأثيراً حاسماً على السياسات الإقليمية.

وهنا يؤكد أستاذ العلوم السياسية "سيجدام أو ستون" (Çiğdem Üstün) أن على المرء أن أراد تقويم مدى فاعلية سياسات القوى الإقليمية أن يكون مستعداً لتقبل فكرة أن الأقاليم التي تكثف من علاقاتها مع القوى العظمى (Great powers) فإنه يصعب من الصعب على القوة الإقليمية التي تريد البروز، أن تكون فعّالة في سياساتها وأدوارها، ويضرب مثالا على ذلك بإقليم الشرق الأوسط باعتباره من الأقاليم المفتوحة بشكل زائد، وبالتالي فإن درجة التفاعل بينه وبين النظام الدولي والقوى الرائدة فيه تكون شديدة للغاية، وتتحكم تلك العلاقات والتفاعلات في كل القضايا الإقليمية التي لن تكون القوى الإقليمية مستقلة بشأنها، وهنا تنتظر دائماً الضوء الأخضر من القوى العظمى والكبرى قبل اتخاذ أي سياسة أو قرار إقليمي، فإن تلقت مساندة خارجية فهو ما يؤوّل بأنه قبول بمكانتها، ولكن إذا ووجهت بالرفض فإن خالصة القبول تكون مفقودة (Uslun, 2014, p. 2) لذلك يعود الأستاذ "أوستون" ويوصي بضرورة الاهتمام بعلاقات القوى الإقليمية مع القوى الخارجية لتبيين مدى وجود المساندة الدولية أو تبين حجم الرفض.

على مستوى المؤشرات الواقعية التي تنتمي لخاصية القبول الدولي بمكانة القوة الإقليمية، تفترض إحدى المساهمات الهامة في موضوع القوة الإقليمية أن القوى الخارجية (external powers) يمكن أن تساند بعض القوى الإقليمية التي تسعى وتحمس لتحقيق الاستقرار الإقليمي عبر دبلوماسيتها وهيبتهما الخاصتين، وحتى عبر قوتها العسكرية، ويفسر أصحاب هذا الطرح ذلك بأن التكاليف السياسية والاقتصادية لتدخل متواصل من طرف القوى الخارجية بنفسها ستكون مرتفعة جداً (Flemes, 2011, p. 7) ثم إن هذا السيناريو يكون محتملاً أكثر في الأقاليم المعروفة بالعلاقات التصارعية أكثر من تلك التي يغلب على تفاعلاتها التعاون.

لا يجب أن يتم التغافل عن فكرة هامة بالنسبة لقضية تقبل الدور والمكانة من طرف القوى الكبرى، أوحى القوى الثانوية المجاورة، وهي أن القبول قد يحدده ميزان القوى القائم، فليس بالضرورة أن تنتظر القوة الإقليمية تصريحاً بالدعم والمساندة والإقرار من أي طرف، خاصة في ظل فوضوية بنية النظم الدولية والإقليمية. بل إن مجرد الإقرار الضمني، والذي يتجلى في استحالة عملية تجاهل القوة الإقليمية المعنية في أي قضية متعلقة بالسلام أو الحرب مثلاً، لهو مؤشر كاف على الاعتراف لها بتلك المكانة، حتى ولو كان هدف القوى الكبرى والعظمى هو منع ظهور أي قوة إقليمية في ذلك الإقليم.

يمكن أيضاً اكتشاف مركزية العامل الخارجي في قضية القبول / عدم القبول بالقوة الإقليمية، من خلال سعي بعض فواعل النظام الدولي للتأثير على القوى الثانوية في الإقليم المعني من أجل رفض الاعتراف بأدوار قوى منافسة لهيمنة القوة العظمى والقوى الكبرى.

لذلك فإن بعض القوى الإقليمية تقدّم في الواقع نموذجاً عن كيفية انتزاع ☐ وليس توكّل - دور القوة الإقليمية دون غطاء من قوة عظمى. وذلك على اعتبار أنها القوة المركزية ضمن محور معين، بحيث تجابه وترفض التهديدات والتدخلات الخارجية في الإقليم الذي تنتمي إليه. ☐

طبيعة السياسات الإقليمية للدولة كمحدد للاعتراف بمكانتها.

بالرغم من تشعب مستويات خاضعة للقبول، إلا أن المستوى الإقليمي منه يبقى هو المحدد الحاسم لضمان الاستمرار في تبوأ المكانة إذا استثيت النظم ذات التفاعلات الصراعية، أو كما يسميها "باري بوزان وزميله أولي وايفر" بالتشكيلات الصراعية الدائمة. فعادة ما تكون هذه الأخيرة عرضة للاختراق الخارجي الذي يعطي قيمة أكبر للمستوى الدولي لخاضعة للقبول على حساب المستويين الآخرين.

وفي ذلك، يجادل "ستيفان شيرم" بأن السبب الرئيسي وراء نجاح أو فشل القوى الإقليمية في تحقيق أهدافها يرجع إلى قلة الدعم والمساندة من طرف الدول المجاورة في الإقليم. (Schirm, 2007, p. 5)

إذا كان جوهر القوة الإقليمية هو ما تتبعه من سياسات واستراتيجيات، فإن جوهر القبول أو الاعتراف الإقليمي بمكانة تلك القوة، هو أيضا عبارة عن ردود أفعال في شكل سياسات، لكنها سياسات القوى الثانوية في الإقليم.

في سياق هذا المعنى، كتب الثنائي "فلامس ووينر" بأن على القوة الإقليمية إن أرادت أن تتجنب رفض القوى الثانوية لسياساتها في الإقليم هو أن تكون مستعدة لـ: (Flemes & Leslie, Drivers of strategic contestation in South America, 2012, p. 9)

- توفير المنافع العامة مثل الاستقرار النسبي والبنية التحتية لإقليمها، وأن تستعد لدفع الحصة الأكبر من التكلفة الاقتصادية للتعاون، وهو ما يسمى بـ: (القيادة التوزيعية).
- تقاسم القوة مع القوى الثانوية بإدماجهم في صناعة القرار الإقليمي عبر القمم متعددة الأطراف، والمؤسسات ما بين الحكومات، أو في شكل التعاون الثنائي على الأقل. (القيادة الجماعية).
- استعراض المعايير والقيم القائمة على الشرعية الإقليمية والسلطة المعنوية التي تتضمن المعتقدات الفكرية للأتباع المحتملين بهدف كسب قبولهم لمشاريعها الإقليمية (القيادة المعنوية).

وبتفصيل أكثر لأحد أبعاد السياسات، وهو شق التعاون العسكري والأمني، المفضي إلى الاعتراف، يضيف الباحثان "فلامس ووينر": "إن التعاون العسكري والدفاعي بين القوة الإقليمية والقوى الثانوية في مجال تبادل الأشخاص والمناورات المشتركة تعتبر مؤشرات عن تبادل الثقة، فإذا عازمت دولتان على دحض عداواتهما التاريخية بواسطة تطوير إجراءات بناء الثقة في مجال الدفاع، فإن الصورة السلبية يمكن أن تتغير، وبالتالي فإن درجة الشك والرفض سوف تتناقص، وبالتالي فإن الصداقة ستتدعم" والاعتراف بمكانة القوة الإقليمية سيتوفر. (Flemes & Leslie, Drivers of strategic contestation in South America, 2012, p. 8)

وإذا كانت هناك أربعة فئات من العوامل التي تسرع عزوف القوى الثانوية عن القبول أو الاعتراف بدور المهيمن لبعض القوى الإقليمية، وهي العوامل البنوية، والتاريخية، والسلوكية، وأخيرا العوامل الداخلية - حيث أن هذه العوامل هي التي تشكل استراتيجيات القوى الثانوية والطريقة التي تقابل بها القوى الإقليمية-. (Flemes & Leslie, Drivers of strategic contestation in South America, 2012, p. 7) فإن العاملين التاريخي والسلوكي، هما المسؤولان المباشرين عن القبول أو الرفض المقصود.

من ناحية العامل التاريخي، الذي لا يقل أهمية عن العامل البنوي، يرى كل من "دانيال فلامس ولي سلي ووينر" بأنه من غير المحتمل أن تكون القوى الثانوية التي تعتبر نفسها ضحية لاعتداءات وتهديدات القوة أو القوى الإقليمية في الماضي، مستعدة لقبول مطالبة الأخيرة بالزعامة الإقليمية. (Flemes & Leslie, 2012, p. 8) فالتجارب التاريخية حول الصراع والتنافس وموروثاتها، قد تدفع الدول الأقل قوة في الإقليم إلى تبني استراتيجيات الرفض والمقاومة لمشاريع الهيمنة المتبعة من طرف القوى الإقليمية.

أما العامل الثاني المهم المؤدي إلى عدم القبول بالقوى الإقليمية، قد يتأتى كذلك من طبيعة سلوكيات سياستها الخارجية والأمنية وهو ما يسمى بالعامل السلوكي (Behavioral driver of contestation)، فالتهديد الأمني المباشر للقوى الثانوية من طرف القوة الإقليمية هو العامل الأساسي وراء الرفض، حيث يمكن للقوة الإقليمية في إطار إستراتيجية معينة، أن تهدد حتى الوحدة الترابية لدول الجوار، بالإضافة إلى مواردها الطبيعية.

وأخيرا فإنه بمصطلحات الباحثة في شؤون القوة الإقليمية "ساندرا دي سترادي" إذا كانت العلاقة بين القوة الإقليمية والقوى الثانوية يحكمها السلوك الإمبريالي أو الهيمني من طرف الأولى، فإن المنتظر من الثانية هو الرفض والمقاومة، وذلك راجع في أوله وآخره إلى خاضعية سلوك تلك الإستراتيجيتين المؤسّس حصرًا على المصلحة الذاتية للقوة الإقليمية من جهة والإكراه والتدخل من جهة ثانية. (Destradi, 2010, pp. 907, 916) أما إذا كان سلوكها يغلب عليه الطابع القيادي Leadership الذي لا يميز بين مصالح القوة الإقليمية ومصالح الدول الأخرى في الإقليم، فإن المنتظر من تلك القوى الثانوية هو القبول والترحيب بأدوار تلك القوة الإقليمية المدافعة عن مصالح الإقليم بدل تهديدها.

خاتمة:

حاولت هذه الورقة على مدار محاورها، الاهتمام بجانب مهم من جوانب العلاقات الدولية الإقليمية، بعدما خلقت نهاية الحرب الباردة مجالًا للأقاليم ومن خلالها للقوى الإقليمية للبروز كفواعل رئيسية تتطلع لتحمل أدوارا مهمة في قضايا الحوكمة الإقليمية. وقد اكتشفت هذه الورقة بأن الجهد الأساسي في مثل هذا المستوى قد استأثرت به القوى الإقليمية كفواعل رائدة في أقاليمها، خاصة وأن عدة مفاهيم جديدة كانت قد ظهرت، وقد سببت إلى الأدوار المفتاحية (Key roles) للدول الصاعدة، سواء من حيث محاولة صياغة تعريف لمفهوم القوة الإقليمية، أو السعي لحصر خصائصه الجوهرية، أين تتجه الأبحاث عادة نحو تحليل خاضعية المطالبة والإرادة التي تبديها القوة الإقليمية في سعيها

لتبوء مكانة الزعامة الإقليمية، ناهيك عن تحليل خاصية حجم القدرات المادية والمعنوية التي تؤهلها لتلك المكانة، ثم الاعتكاف على تحليل طبيعة السياسات التي تنتهجها تلك القوى الإقليمية وكذا الممارسات التي تستعرضها إقليمياً وأدواتها في ذلك.

إلا أن هذه الورقة اتجهت بدلاً من ذلك حاولت أن تتعمق أكثر بالبحث والتحليل في مسألة تتعلق البعد العلائقي المجسّد في التغذية الاسترجاعية، وهو هنا من نصيب فواعل أخرى غير القوة الإقليمية، ولو أن غيابها سوف يشوّه مفهوم القوة الإقليمية أو قد يجعل منه مجرد تطلعات لا غير. إنها الخاصية الصيقة بالطرف المتلقي. إنها خاصية القبول أو الاعتراف بالمكانة، التي تصبح بموجبها القوة الإقليمية مجرد طرفاً منتظراً متلقياً، وباقي الفواعل من جميع المستويات أطرافاً مبادرة.

توصلت الورقة كذلك بعد عملية تحليل مفهومي لخاصية القبول أو الاعتراف أو حتى الإقرار كما يسميها البعض، توصلت إلى أن المفهوم يتسم بدرجة عالية من الكثافة بحيث أن هذا صائد صه الفرعية أسهمت في إمكانية تجسيده عبر ثلاثة مستويات أو أبعاد على الأقل. البعد الداخلي، والبعد الدولي، وأخيراً البعد الإقليمي. هذا الأخير الذي توصلت بشأنه الورقة إلى أن أي نجاح أو فشل للقوى الإقليمية قد ينسب إلى هذا الاعتراف أو القبول. وهنا تتقاطع الورقة مع ما ذهب إليه "كوبر Cooper" بأن التفاعلات الإقليمية لا يمكن فهمها بدقة ما لم يتم التركيز على القوى الثانوية أو ما يسمي بدول الجوار الإقليمي ذات الأهمية النسبية، بنفس القدر من الاهتمام الموجه للقوة الإقليمية ذاتها.

كما توصلت الورقة إلى أن توفر هذا القبول أو انعدامه، من طرف دول الجوار الإقليمي لا ينتج من فراغ بل هو عبارة عن سياسات وردود أفعال من طرف القوى الثانوية على سياسات واستراتيجيات تتوي القوى الإقليمية اتباعها أو أنها تتفدّها فعلياً.

قائمة المراجع:

- Acharya, A. (2007, July). The emerging regional architecture of world politics. *World politics*, 59(4).
- Destradi, S. (2010). Regional powers and their strategies: Empire, hegemony and leadership. *review of international studies*, 36(4).
- flemes, D. (2007, June). conceptualising regional powers in International Relations – Lessons from the South African Case. *GIGA working papers*, 53.
- Flemes, D. (2007, August). Emerging Middle powers' soft Balancing strategy: State and perspectives of the IBSA-Dialogue Forum. *GIGA working papers*, 57.
- Flemes, D. (2011). Contested Leadership in Comparative perspective: Power strategies in South Asia and South America. *Asian journal of Latin American studies*, 24(1).
- Flemes, D., & Leslie, W. (2012, October). Drivers of strategic contestation in South America. *GiGa Working papers*(207).
- Hurrell, A. (2007). One world ? Many worlds ? the place of regions in the study of International society. *International affairs*, 83.
- Katzenstein, P. (2005). *A world of regions : Asia and Europe in the American amperium*. Ithaca: Cornell University press.
- Nolte, D. (2010). How to compare regional powers : analytical concepts and research topics. *Review of International studies*, 36,
- Oyvind, O. (1992). *Regional Great Power in International Politics*. (I. B. Neuman, Éd.) Basingstoke: st. Martin's Press.
- Schirm, S. (2007). *Leadership in Regional and Global Politics: Why Emerging Powers (Sometimes) Fail to Reach Their Goals*. the rise of new regional powers in global and regional politics. Hamburg: german institute for global and area study.
- Uslun, P. C. (2014). 80. Theoretical analysis of Turkey as a regional power. Izmi, Gediz University: Department of political science and public administration.
- Waever, B. B. (2003). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press.
- White, M. (1979). *Power politics*. New York: Penguin books.
- . 205, السياسة الدولية. خصائص القوى الإقليمية واستراتيجياتها. (جويلية 2016). ف. بو الجدي
- . 139, مختارات إيرانية. تطورات الشرق الأوسط والمصالح التركية. (فيفري 2012). ط. غلامي
- المركز :الدوحة. الاستمرارية والتغير :السياسة الخارجية التركية. (2012). س. ع. محفوظ
- العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- عبد الحي. وليد. (2010). إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020. الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف.